

# كيف أصبح الفساد الإداري شكلا من أشكال الالتفاف على صعوبات المعيشة في المجتمعات العربية

## ضعف الآليات الدفاعية والتحصينية دفع الناس إلى مسaire الفساد الاجتماعي بمختلف أصنافه

يعتقد البعض أن استبدال الموظفين الفاسدين بمن هم أنزه كاف للقضاء على الفساد الإداري، إلا أن المشكلة الحقيقية أعمق من ذلك بكثير. فحتى لو استلم من ينعون بأنهم أنزه الزهاء وظائف الدولة من أعلاها إلى أدناها وقدموا أفضل ما عندهم؛ فإن النتيجة ستظل مخيبة للأمل، لأن لبّ القصيد ليس الصفات الشخصية للموظف العمومي، بل طبيعة العمل البيروقراطي الذي يدفع إلى انحدار النوعية والخدمة وارتفاع التكلفة.

تونس - استطاع هانسي (47 عاما) مراقب الحسابات في وزارة أملاك الدولة، بعد عشرين سنة عمل، الحصول على شهادة طبية تؤكد أنه يعاني مرضا نفسيا لا يمكنه من العمل ومنذ ذلك الوقت يحصل الرجل على مرتبه دون أن يبذل أدنى جهد، بل إن الرجل لا يعاني مكروها ويستغل كمراقب حسابات في مكتب خاص في العاصمة تونس. وجد هانسي هذه الفكرة، وفق زميله سليم (33 عاما)، بعد أن كادت تقدم به قضايا في الرشوة وضيق عليه الخناق، فأصبح مرتبه لا يكفيه وهو الذي استسهل حياة البذخ. ويعتبر هانسي مثلا صارخا لاستغلال وظيفة "مسمار في حيط"، وتنتظر الأغلبية إلى العمل في القطاع الحكومي على أنه "مسمار في حائط"، والمصطلح المستخدم في تونس يعني الأمان الوظيفي.

### واقعية نفعية

قال أستاذ علم الاجتماع الراحل المنصف وناس في كتاب "الشخصية التونسية" الذي أصدره مطلع 2011 على موضوع الفساد في تونس إن شخصية التونسي "لا ترى غضاظة في مسaire الفساد الاجتماعي بكل صنوفه شريطة أن يؤدي ذلك إلى مكاسب مادية ومعنوية وحتى مهنية بغض النظر إن كانت صغيرة أو كبيرة"، لافتا إلى أن شخصية التونسي "واقعية" و"حريصة على النفع الخاص" و"تتعامل مع الظواهر غير السوية بواقعية شديدة مع درابتها المسبقة بفساد الشخص".

واقعية نفعية مفرطة". واتخذ الباحث غياب ربح الفاسدين حتى من بين من ثبتت إدانتهم. وقال "موظف عمومي يمارس الابتزاز المادي والمعنوي على امتداد أكثر من 15 سنة، وعلى الرغم من أنه تم إعلام جميع الإدارات المتعاقبة وكبار المسؤولين في الوزارة المعنية بسلوكيات الارتشاء والاتجار والابتزاز ولكن لم يتولد عن ذلك أي إجراء ردي بحق".

وأوضح أن "محدودية إمكانيات الطبقة الوسطى التي تقدرها السلطة بجوالي 80 في المئة من مجموع سكان تونس المقدر عددهم بجوالي 10 ملايين نسمة" و"تعمق ظاهرة مديونية الطبقة الوسطى جراء حالة عامة من الاستدانة العائلية" و"شح الموارد والإمكانيات وتوزيها غير العادل و"التفاوت الكبير بين الطموحات والإمكانيات" و"انتشار خيال شبه جماعي تسوده فكرة الإثراء السريع" و"الانفجار المذهل في طلب الخدمات" إضافة إلى ضعف "الآليات الدفاعية والتحصينية في المجتمع والتي تكاد تكون معطلة" هي أبرز الأسباب التي جعلت التونسي يسائر الفساد والفاسدين.

### واضح ومستتر

يقول النائب في البرلمان التونسي ياسين العياري إن "التونسيين يحبون المسمار في حيط يريدون العمل في وظائف حكومية، قد يرضى أن يقع فريسة للبطالة لعشر سنوات المهم في الأخير يشتغل عملا حكوميا حتى باقل من مستواه وبثقل راتب.. لأن العمل في الدولة، حتى يمرتب أقل.. يعني الأمان، الاستقرار والحلم".



القواعد غير سارية



الرشوة قاعدة

مع الفهم غير الرسمي أن الموظفين سيجدون طرقهم الخاصة لتكملة الأجور غير الكافية. وفي بعض الأحيان تتفاقم هذه الظروف بسبب الأنظمة السياسية المغلقة التي تهيمن عليها المصالح الخاصة الضيقة. وعندما يكون الفساد منهجيا تظل القواعد الرسمية سارية، لكنها تحل محلها قواعد غير رسمية. قد تكون رشوة موظف عمومي جريمة ولكن في الممارسة العملية لا يتم إنفاذ القانون أو تطبيقه.

هي تضخم حجم الرواتب التي تصل إلى 54 في المئة من إجمالي الموازنة، إذ بلغت مخصصات رواتب الموظفين والمتقاعدين والضمان الاجتماعي 52 مليار دولار.

### فساد متجذر

تري أستاذة العربية سامية (37 عاما) أن "الفساد الإداري وخسائر المؤسسات العمومية ليس مردهما أن التونسي لا يعمل أبدا أو يعمل 8 دقائق فقط كما يريدون أن يتفهمونا، بل إن السبب الرئيس هو سوء التصرف وغياب أي استراتيجية ممكنة للإصلاح". وتضيف أن "التونسيين يريدون خدمة مسمار في حيط وليس لأنهم خائفون أو لا يمتلكون أفكارا، لكن لأن البيروقراطية في تونس كفيلا بانها تقتل أي فكرة وأي طموح".

وكثيرا ما تكون أسباب الفساد سياقية ومتجذرة في سياسات الدولة والتقاليد البيروقراطية والتطور السياسي والتاريخ الاجتماعي. ومع ذلك، يميل الفساد إلى الازدهار عندما تكون المؤسسات ضعيفة.

وقد يتم تقويض الدافع الطبيعي لموظفي القطاع العام للعمل بشكل منتج من خلال العديد من العوامل، بما في ذلك انخفاض وتدني رواتب الخدمة المدنية والترقية غير المرتبطة بالأداء. كما أن الميزانيات الحكومية المختلفة وعدم كفاية الإمدادات والمعدات، والتأخير في الإفراج عن أموال الميزانية (بما في ذلك الأجور)، وفقدان الغرض التنظيمي قد تضعف دوافع الموظفين وبالتالي تقريبا. وفي بعض الحالات، عندما لا يكون التقدم المستمر في بناء جهاز دولة نزيه وفعال معالجة مزيج من العوامل في الدولة والمجتمع التي تؤدي إلى الفساد وضعف الأداء الاجتماعي والاقتصادي، وهذا جهد معقد للغاية وطويل الأمد.



الفساد ضار بالتنمية

وبلغت مخصصات الأجور في موازنة مصر للعام المالي 2018/2019 نحو 266 مليار جنيه، وهذه الأجور يحصل عليها العاملون بالوزارات الحكومية، وذلك بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية، والتي لا تدخل أجورهم ضمن هذا الرقم، فيما تحاول الحكومة خفض فاتورة الأجور بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنفيذ قانون الخدمة المدنية، وحظر التعاقد على بند أجور موسمي، وكذا حظر الوارد بالتأشيرات العامة.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة في العراق الأكبر من بين دول المنطقة، إذ تشير بعض الإحصاءات إلى أن البطالة تصل إلى نحو 59 في المئة، منها نحو 43 في المئة بطالة مقنعة، وهو النوع السائد في أغلب مؤسسات القطاع العام؛ حيث يتكسب في إطارها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، وتشير التقديرات إلى أن العراق يوظف أكثر من 4 ملايين موظف حكومي، وهو ما يعادل نحو 20 في المئة من القوة العاملة، التي تتراوح بين عمر 14 إلى 60 عاما، ويشكلون نحو 58 في المئة من عدد السكان. بينما لا تتجاوز نسبة الإنتاجية للعامل الواحد في المؤسسات الحكومية مدة 17 دقيقة خلال ثمانية ساعات، مدة العمل الرسمية في اليوم الواحد، وهي المدة الأقل بين الموظفين العرب.

جدير بالذكر أن أهم ملامح موازنة العراق لعام 2019 والنتيجة واحدة، فمع وجود جهاز إداري ضخم لا يتناسب إنتاجه مع ما يحصل عليه من رواتب، وتخسر البلاد مقدرات كبيرة، دون إضافة تذكر للاقتصاد الحقيقي في البلاد. وبحسب هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر، فإن عدد موظفي الحكومة حاليا حوالي 5.2 مليون شخص، والنسبة الكبرى من موظفي الحكومة يعملون في المحليات.

وتنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية بقوة، وخاصة المنطقة العربية، وتأتي لسببين رئيسيين، هما: إما توافر أعداد كبيرة من العمال لشغل وظائف قليلة جدا، أي أن هناك فائضا من العمالة غالبا بسبب زيادة عدد السكان وعدم توفر وظائف حقيقية كافية، وأما السبب الثاني فهو الفساد والمحسوبية، وهي أيضا أشياء منتشرة في المنطقة بشكل ملحوظ، وأبرز صورها تكسب العاملين في الأجهزة الحكومية بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة.

الفساد المتراكم جعل المجتمعات العربية ميؤوسا منها ودفعها إلى فقدان الثقة بقدرات حكوماتها على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية



تعمق ظاهرة مديونية الطبقة الوسطى جراء حالة عامة من الاستدانة العائلية جعلت التونسي يسائر الفساد والفاسدين

ومع مرور الوقت، طورت معظم الدول الصناعية قيما بيروقراطية قائمة على الجدارة، وأسست سياسات تنافسية مؤسسية وأنشأت عمليات حكومية شفافة وعززت وسائل إعلام نشطة ومجتمع مدني مستنيرا. وتعمل هذه الآليات على تقيد الفساد والبيروقراطية، مما يجعلها الاستثناء وليس القاعدة.

في المقابل، في البلدان النامية، تكون المؤسسات الحكومية أضعف والمجتمعات المدني أقل مشاركة والعمليات السياسية والبيروقراطية أقل شفافية وخضوعا للمساءلة. وقد يكون جهاز الدولة الفعال والقدرة على إنفاذ القانون غير موجود تقريبا. وفي بعض الحالات، عندما لا يكون التقدم المستمر في بناء جهاز دولة نزيه وفعال معالجة مزيج من العوامل في الدولة والمجتمع التي تؤدي إلى الفساد وضعف الأداء الاجتماعي والاقتصادي، وهذا جهد معقد للغاية وطويل الأمد.